(الحَسَنْ) عند الزَّنْجَانِيِّ في كتابه الكافي في شرح الهادي

د. عبد اللّه بن محمود فجَّال
أستاذ النحو والصرف المساعد
جامعة الملك سعود

ملخص البحث :

ناقش هذا البحث حكمًا من أحكام النحو العربي المعتمدة عند الأصوليين وهو (الحسن)، حيث قسم الأصوليون الأحكام النحوية إلى (واجب، وجائز، وحسن ، وممنوع، وقبيح)، ودرس الباحث هذه الظاهرة لدى « عبد الوهاب الزنجاني » العالم النحوي ، وتناول البحث المصطلحات المستخدمة في ذلك ، مع دراسة مجموعة من المسائل التي ذكرت في كتاب « الكافي في شرح الهادي » مستحسنًا رأي .

الكلمات المفتاحية : الحسن، الحكم النحوي، الأصول النحوية، التراكيب الوظيفية، التركيب الدلالية .

Research Summary:

This study discussed a provision of Arabic grammar adopted by the fundamentalists (al-Hassan) where the fundamentalists divided the grammatical provisions into "duty, permissible, good, forbidden, and ugly." The researcher studied this phenomenon in "Abdul Wahhab al-Zanjani scientist in grammar-" Which is used in this, while studying a set of issues mentioned in the book «ALKAFI IN EXPLANATION OF ALHADI» good opinion.

التمهيد

من القضايا التي اعتنى بها اللغويون في درس العربية قضية الأصول في النحو واللغة، وقد تأثروا في وضعها بأصول الفقه، وقد أشار « ابن جِنِّي » إلى ذلك بقوله: « وذلك أنّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه »[1]، فلذلك قام ابن جني بهذا العمل.

ولو استعرضنا كتب أصول النحو لوجدنا أنَّ عددًا من الأبواب مستعارٌ من كتب أصول الفقه، كتخصيص العِلل، ونقض العادة، وخلع الأدلة، وتكافؤ الأدلة، والقياس، والاستحسان...إلخ.

وحكم (الحَسَن) أحد أحكام أصول النحو، وقد اعتنى به مجموعة من النحاة؛ لتبرير موقفهم تجاه قضية لغوية أو نحوية، ونظرًا لكثرة وروده عند « الزَّنْجَانِيّ » أحببت دراستها عنده[2]؛ وقد عبَّر عنها بألفاظ صريحة منها: « والأحسن الأكثر أنْ تقول: جاء الرجلان أنفُسُهما... »[3]، وقال في موضع آخر: « فإن قلت: أنا لزيدٍ ضاربٌ، حَسَنٌ إلحاقُ اللام للتقديم، إذ يجوز ذلك مع الفعل...»[4]، وقال في موضع آخر: « ولهذا يحسُن وقوع الماضي حالاً إذا قرنت به (قد) »، وقال في موضع آخر في مسوغات الابتداء بالنكرة: « أو للعُموم، نحو: كلُّ خيرٍ عندي؛ لأن العموم مسوِّغ الابتداء؛ إذ يحسُن كُلُّ الحُسْن أن تقول: كل منعم مشكورٌ؛ لأنه في معنى المنعمون مشكورون »[5]، وقال في موضع آخر: « ولو قلت: ما رأيته مذ دهورٌ، أو مذ زمانٌ طويلٌ، فهو ضعيف؛ لأنه لا يعرف ابتداؤه ولا انتهاؤه، والذي حسَّنه بعض الحُسْن الصفةُ »[6].

واخترت كتاب « الكافي في شرح الهادي » لدراسة هذه الظاهرة نظرًا لأهمية الكتاب، ولكثرة مناقشاته النحوية والصرفية فيه، وكذلك للفت أنظار الباحثين إليه، إذ لم يكتب لهذا الكتاب الانتشار في العصر الحديث، فقد قال مؤلفه في مقدمته عن كتاب « الهادي »: « هذا مختصر هادٍ لذوي الألباب، إلى علم الإعراب أمليته لبعض أعزة أحباب، سالكًا فيه سبيل الإيضاح مع

الاختصار، مجتنبًا طريق التقصير والإقصار، مشيرًا إلى قواعد هذا العلم موضحًا إياها بأمثلتها، ليكون فيه كفاية للمبتدئ، وإقناع للمنتهي».

وشرح « الزَّنْجَانِيُّ » كتابه « الهادي » بكتاب أسماه « الكافي في شرح الهادي » [7] فقال في مقدمته: «.... لكن المختصر الذي سمّيته بالهادي قد شغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، وكان يرغبهم في حفظه نَزَارَةُ حجمه وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه وعسر فهمه».

ولم أرَ أحدًا من الباحثين كتب في هذه القضية عند «الزَّنْجَانِيّ»، ولكن هناك دراسة في جامعة الإمام بعنوان : « التحسين في كتاب سيبويه » للباحثة مريم العتيبي، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة.

واعتمدت في استخراج المسائل على نسخة (محققة غير مطبوعة)، وأثبت أرقام المخطوط، معتمدًا على مخطوط دار الكتب المصرية في القاهرة، التي أثبتها محقق الكتاب في هامش نسخته.

وقد اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي .

الحكم النحوي:

اعتمد علماء أصول النحو في تقعيد القاعدة النحوية على أدلة النحو، وهذه الأدلة هي:

1- السماع، ويكون من كلام من يوثق بفصاحتهم ككلام الله – عزَّ وجل- مما ورد في القرآن الكريم، وكلام رسول الله ﷺ المنقول إلينا عبر الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونظمًا [8] .

2- القياس، وهو حمل المنقول على غير المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو، وقال أبو علي الفارسي في حدِّه [9] : « إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب » [10] .

3- الإجماع: وهو إجماع نحاة البصرة والكوفة [11] .

4- استصحاب الحال: وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [12] .

قال ابن جني: « أدلة النحو ثلاثةٌ: السماعُ، والإجماع، والقياس » [13] ، وقال ابن الأنباري: « أدلة النحو ثلاثة: نَقْلٌ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ » [14] ، فقد أضاف ابن الأنباري استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع، وكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية.

ويعدُّ الحكم النحوي ركنًا من أركان القياس الأربعة: (الأصل، والفرع، والعلّة، والحكم)، وهو «ثمرة عملية القياس وغايتها، يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون اتِّباعه واجبًا، والخروج عنه ممتنعًا، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة» [15] .

فإلحاق الحكم المقيس بالمقيس عليه يتبعه حكمًا، وقد يكون هذا الحكم هو الوجوب أو المنع، كما قسمه بعضهم إلى واجب وممنوع، ولكنَّ النحويين بعد ذلك أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه؛ لأنَّ صور الإلحاق تتعدَّد بحسب العلَّة الجامعة، ومن ثمَّ فإنَّ الأحكام الناتجة عن القياس ستتعدد تبعًا لذلك [16] ؛ لذا قسَّم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام [17] ، وهي:

1-الواجب: مثل: رفع الفاعل، وتأخير الفاعل عن الفعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه، وتنكير الحالِ والتمييز... إلخ.

2-الممنوع: كأضداد ذلك.

3- الحسنُ: مثل: رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرطٍ ماضٍ، وذلك كقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُوْلُ: لا غَائِبٌ مَالي وَلا حَرِمُ (18)

4-القبيح: مثل: رفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع مجزوم، كقول جرير:

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصْرَعُ (19)

5- خلاف الأولى: مثل: تقديم الفاعل، في نحو: ضَرَبَ غلامُه زيدًا.

6-الجائز على السواء: مثل: حذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضٍ له، كقوله تعالى: ﴿ فصبرٌ جميل﴾ فإنه محتمل لحذف المبتدأ، أي: فصبري صبرٌ جميلٌ، أو حذف الخبر، أي: فصبرٌ جميلٌ صبري.

(الحَسَنُ) في اللغة والاصطلاح:

الحَسَنُ في اللغة: مأخوذ من الحسن ( )[20]، ومصدره: استَحْسَنَ: أي استفعلَ، أي: عدّ الشيء حسنًا إنْ كان ذلك الشيء ما يحس به أو يدرك إدراكًا معنويًّا ( )[21].

والحُسْنُ: الجمال، وهو ضدُّ القبحِ، يقال: استحسن الشيء عدّه حسنًا ( )[22].

قال السيد الشريف الجرجاني: « الاستحسانُ في اللغةِ: هو عدُّ الشيء واعتقاده حسنًا » ( )[23].

وقد يطلق على ما يهواه الإنسان ويميل إليه، وإن كان مستقبحًا عند غيره فهو عنده مقبولٌ وحسنٌ فلكلّ طريقته الخاصة في النظر إلى الأمور وتصوير الأشياء والحكم عليها، بل إنّ ما يرضي الواحد قد يسوء الآخر.

قال أبو البقاء الكفوي: « الحسن، بِالضَّمِّ: عبارَة عَن تناسب الأَعْضَاء، يجمع على (محَاسِن) على غير قِيَاس، وَأَكْثر مَا يُقَال فِي تعارف العَامَّة فِي المستحسن بالبصر؛ وَأَكْثر مَا جَاءَ فِي القُرْآن من (الحسن) فَهُوَ للمستحسن من جِهَة البصيرة. [وقيل]: كَمَال الحسن فِي الشّعْر، والصباحة فِي الوَجْه، والوضاءة فِي البشرَة، وَالجمال فِي الْأنف، والملاحة فِي الفَم، والحلاوة فِي العَينَيْنِ، والظرف فِي اللِّسَان، والرشاقة فِي الْقد، واللباقة فِي الشَّمَائِل » [24].

الحَسَنُ في اصطلاح النحاة:

لم أقف في كتب أصول النحو وكتب الحدود و كتب النحاة على تعريف اصطلاحي لـ (الحسن)، فلم يكن هناك تعريف محدد لهذا المصطلح، سوى أنهم أوردوه ومثلوا له بأمثلة وشواهد توضح المقصود منه.

وقد وقفت عند أبي البقاء على التعريف الآتي:

« الحسن: هو ما لو فعله العالم به اختيارًا لم يستحق ذمًّا على فعله » ثم ذكر ضده «والقبيح: ما لو فعله العالم به اختيارًا يستحق الذَّم عليه ». ثم قال: « ومسألة الحسن والقبح مشتركة بين العلوم الثلاثة: كلامية: من جهة البحث عن أفعال الباري تعالى أنها هل تتصف بالحسنِ؟ وهل تدخل القبائح تحت إرادته... وأصولية: من جهة أنها تبحث عن أن الحكم الثَّابِت بالأَمر يكون حسنًا، وما يتعلَّق به النهي يكون قبيحًا. وفقهية: من حيثُ إن جميع محمولات المسائل الفقهيَّة يرفع إليهما ويثبتان بالأمر والنَّهْي »، ثم ذكر بعض معاني الحسن والقبح « الأول: صفة الكمال وصفة النَّقْص كَمَا يُقَال: (العلم حسن والجهل قبيح). والثَّانِي: ملاءمة الغرض ومنافرته، وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة...» [25].

وعرفته الباحثة مريم العتيبي فقالت: « هو ملاءمة الاستعمال اللُّغويُّ المستحسن للذوق العربي الفصيح، سواءٌ أكان هذا الاستعمال متَّصفًا بصفة من صفات الكمال أم كان متصفًا بصفة من صفات الجودة، وعلى هذا فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون واجبًا » (26).

وعرفته الباحثة حنان بنت أحمد راجحي: « ما كان فعله أقوى وأكثر من تركه، فهو مرتبة بين الواجب والجائز » (27).

وأرى أن الحسن هو: ملاءمة الاستعمال المستحسن للقواعد اللغوية مما لا يكون شاذًا ولا نادرًا ولا قبيحًا.

ألفاظ التحسين عند الزَّنْجَانيّ ومراتبه:

استخدم « الزَّنْجَانيّ » ألفاظًا متعددة في إطلاق حكم التحسين، ومن هذه الألفاظ:

1- الأحسن، واستخدم هذا اللفظ كثير في التعبير عن الحكم ويعدُّ أقوى درجات التحسين لديه، وقد ورد عنده في أربعة وسبعين موضعًا في كتابه، ومن ذلك:

في كلامه على إضافة (نفس وعين) إلى ضمير الواحد والاثنين والجمع قال:« والأحسن الأكثر أنْ تقول: جاء الرجلان أنفُسُهما، كما تقول: ما أحسن وجوههما! ويجوز جاء الرجلان نفساهما ونفسُهما وقد ذكرنا علته في باب التثنية » (28).

ومن ذلك في كلامه على الجملة الحالية إن كانت اسمية فلا بدَّ أن يأتي معها الواو والضمير، كقولك: أتيتك وزيد قائم، وكلمته فوه إلى فيّ، ففي المثال الأول جاء معها الواو، وفي المثال الثاني جاء معها الضمير، قال «الزَّنْجَانيّ»: «والأحسن جمعهما» (29)، أي الواو والضمير ومثل لها بقولك: لقيت زيداً وفرسه سابقَه.

ومنه كذلك: إضافة العدد إلى الصفة كقولك: عندي ثلاثة ظريفين، وخمسة رجال كُتَّاب، وعشرة نسوة ضاحكات فقد ذهب « الزَّنْجَانيّ » أنه من « الأحسن أن لا تضيف العدد إلى الصفة، بل تتبعه، فتقول عندي ثلاثة ظريفون، وخمسة قرشيون » (30).

2- حَسَّنه: استخدم « الزَّنْجَانيّ » هذا اللفظ في تحسين بعض الأحكام الواردة في الكلام العربي، وقد ورد في أحد عشر موضعًا في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الثانية من درجات التحسين، ومن ذلك:

- على القول القائل بمنع النحاة وقوع التمييز معرفة فبناءً على ذلك لم يجز قولك: زيد أحسن الناس وجهًا، وأملحه، لأنك إن جعلت الهاء وهي ضمير الوجه مجرورة فقد أضفت أفعل التفضيل وجعلت زيدًا من الوجه، وإن جعلتها مميزة فقد أوقعت التمييز معرفة. قال « الزَّنْجَانيّ »: « وقد جاء في مجمع الأمثال في بعض كلام: ولا أحسن روضًا ولا أنضره. وهو بعيد، والذي حسنه بعض النحويين أن الضمير عائد إلى النكرة، فهو قريب من النكرة » (31).

ومنه كذلك: عند كلامه على معاني (مذ ومنذ) أنه يشترط فيه (الأمد) فنقول: ما رأيته مذ يومان، ومنذ أسبوع، ومذ رمضان، حيث بينت بذلك المدة التي انقطعت فيها الرؤية، ولا يجوز أن نقول: ما رأيته مذ حينٌ، ومذ دهرٌ، ولا مذ زمانٌ، لأن هذه كلها لا تدل على مقدار، قال « الزَّنْجَانيّ »: « ولو قلت: ما رأيته مذ دهورٌ، أو مذ زمانٌ طويلٌ، فهو ضعيف؛ لأنه لا يعرف ابتداؤه ولا انتهاؤه، والذي حسنه بعض الحسن الصفة » (32).

3- حسن: استخدم « الزَّنْجَانيّ » هذا اللفظ في تحسين بعض الأحكام الواردة في الكلام العربي، وقد ورد في تسعة وعشرين موضعًا في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الثانية من درجات التحسين، ومن ذلك:

في كلامه على الجزاء وأنه على ثلاثة أقسام: الأول الفعل، فإما أن يكونا ماضيين فلا جزم؛ لأن الماضي مبني فلا يتبين فيه الإعراب، كقولك: إن قام زيد قعد عمرو، ولكن موضعهما مجزوم، ولذلك يجوز في العطف على الجزاء الجزم، كقولك: إنْ قعد زيد قام عمرو ويخرجْ، قال « الزَّنْجَانيّ »: « وهذا القسم حسن لكنه دون أن يكونا مضارعين، لأن الماضي وقع موقع غيره »[33].

ومنه كذلك: أنه لما كان اسم الفاعل فرعًا على الفعل في العمل نقص عنه بأن اللام لا تدخل على مفعول الفعل المتعدي، فلا تقول: ضربت لزيد، ولا: شتمت لعمرو.

ويجوز ذلك مع اسم الفاعل، تقول: أنا ضارب لزيد، وشاتم لأخيك، وفي التنزيل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ (فاطر: 32). قال « الزَّنْجَانيّ »: « فإن قلت: أنا لزيد ضارب، حسن إلحاق اللام للتقديم، إذ يجوز ذلك مع الفعل، كقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: 43). فمع اسم الفاعل أولى بالجواز»[34].

ومن ذلك: في تصغير (الشهر) فقد أجاز الكوفيون، والجرمي، والمازني: تصغيرها. قالوا: ويصغر الشهر مثلاً على ثلاثة معان:

الأول: إمّا على أن أيامها قصيرة، نحو: أيام الشتاء، كما يصغر: يوم، وليلة، على معنى قِصر ساعاتهما، وإنما اعتبر أجزاء النهار دون الليل؛ لأن التصرف يقع فيه.

الثاني: إمّا على أنه نالك فيه خير قليل أو شرٌّ قليل، فتحقره وأنت تعني غيرَه.

الثالث: إمّا على أن تقول: أقمتُ عندك شُهَيرًا، إذا كان حقه أن يقيم عنده أكثر من هذا. قال «الزَّنْجَانيّ»: « وكل ذلك حسن»[35].

ومنه كذلك: أنَّ كلمة (ناس)، بالإمالة مع أن ألفه زائدة، فإن أصله: (أناس)، فلما حذفوا الهمزة ألزموه الألف واللام عوضًا، وهو في التنزيل كثير، واستعماله بغير ألف ولام قليل. قال أبو خِرَاشٍ الهُذَلي:

إذِ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ بِغِرَّةٍ وإذْ نَحْنُ لا تزوَى علينَا المَدَاخِلُ[36]

وإمالته في حال الرفع والنصب شاذة، لعدم سبب الإمالة.

قال « الزَّنْجَانيّ »: « وأما في حال الجر فحَسَنٌ على أن أكثر العرب تفخمه في الأحوال »[37].

4- يحسن بعض الحسن: استخدم « الزَّنْجَانيّ » هذا اللفظ في تحسين بعض الأحكام الواردة في الكلام العربي، وقد ورد في اثني عشر موضعًا في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الثانية من درجات التحسين، ومن ذلك:

ما أورده من أنَّ (قد) حرف لتقريب الماضي، وتقليل المضارع، فإذَا دَخَل على الماضي كان لتقريبه من الحال، فإنك إذا قلت: قام زيد. فقد أخبرت بقيامه في الزمان الماضي، قريبًا كان ذلك الزمان من الحال أو بعيدًا، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قربته من الحال، قال « الزَّنْجَانيّ »: « ولهذا يحسن وقوع الماضي حالاً إذا قرنت به (قد)، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ (ق: 38) و﴿ لَقَد أَرْسلنا نُوحًا إلى قَوْمِهِ﴾ (الأعراف: 59، وهود: 25) ونظائره، فلأنَّ ما يُقْضَى وإنْ بَعُدَ فهو في علم الله تعالى، كالموجود القريب»[38].

ومن ذلك ما نقله « الزَّنْجَانيّ » عن أبي حاتم: أنَّ (كلاّ) في القرآن على ضربين:

الأول: على معنى الرد للأول بمعنى (لا)، قال « الزَّنْجَانيّ »: « فحينئذ يحسن الوقف عليها »[39].

الثاني: وعلى معنى (ألا) التي للتنبيه يستفتح بها الكلام. وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ (العلق: 6) معناه حقًّا، قال « الزَّنْجَانيّ »: « وهذا قريب من معنى (ألا) وقد يحسن الوقف عليها »[40].

5- يحسن كل الحسن: استخدم « الزَّنْجَانِيّ » هذا اللفظ في تحسين بعض الأحكام الواردة في الكلام العربي، وقد ورد في موضعٍ واحد في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الأولى من درجات التحسين ومن ذلك:

في عده للمواضع التي يجوز الابتداء للنكرة قال « الزَّنْجَانِيّ » : « أو للعُموم، نحو: كلُّ خيرٍ عندي؛ لأن العموم مسوّغ الابتداء؛ إذ يحسُن كُلُّ الحُسْن أن تقول: كل منعم مشكورٌ، لأنه في معنى المنعمون مشكورون [41].

6- جيد: ومن الألفاظ التي استخدمها « الزَّنْجَانِيّ » للتحسين لفظ (جيد)، وقد ورد في ستة وثلاثين موضعًا في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الثانية من درجات التحسين، ومن ذلك:

ما ذكره في دخول الفاء على خبر المبتدأ حينما يكون عاريًا من الشرط، نحو: زيد وعمرو، وهذا لا يدخل الفاء في خبره، فلا يجوز: زيدٌ فمنطلق؛ لأن الفاء حينئذ لا يجوز أن تكون عاطفة، لأن المبتدأ مفتقر إلى الخبر، ولا يتمّ إلا به، فلا يجوز عطفه عليه، كما لا يجوز عطف الفاعل على الفعل.

وأجاز أبو الحسن [42] ذلك على زيادة الفاء، زاعمًا كثرة ذلك عنهم. وحكى: أخوكَ فوُجِد[43]، على معنى: أخوك وُجد، وسيبويه لا يرى زيادة الفاء، ومن ذلك بيت الكتاب:

وقَائلةٍ خَوْلاَنُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا [44]

فمن نصب: خولان، بمعنى: لابس خولان، جاز أن يجعل الفاء زائدة، أو جواب شرط محذوف.

ومن رفع جاز أن يجعل الفاء زائدة، وخولان: مبتدأ، والأمر خبره على قبح.

قال « الزَّنْجَانِيّ »: « والجيد أن يكون خولان: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هؤلاء خولانُ فانكحْ كما تقول: هذا زيدٌ فقم إليه » [45] وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي [46] وأجاز: زيدٌ فمنطلق، على أن يكونا خَبَرَيْ مبتدأين محذوفين تقديره: هذا زيدٌ فهو منطلقٌ.

7- الأجود: ومن الألفاظ التي استخدمها « الزَّنْجَانِيّ » للتحسين لفظ (الأجود)، وقد ورد في تسعة وسبعين موضعًا في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الأولى من درجات التحسين، ومن ذلك:

أنَّ (كأنّ) إذا خففت فحالها كحال (أن) المفتوحة إذا خففت، قال « الزَّنْجَانِيّ »: « فالأجود إبطال عملها ظاهرًا، لنقض لفظها بالتخفيف، فيكون فيها ضمير الشأن، فتقول: كأنّ زيداً أسدٌ، والمراد: كأنه زيد أسد أي: الشأن والحديث؛ وذلك لأن (كأنّ) تغير المبتدأ لفظاً ومعنًى، فلم تهمل مطلقًا » [47]، واستشهد « الزَّنْجَانِيّ » بقول الشاعر:

ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [48]

ويروى: كأن ثدييه، على الإعمال.

8- أحسن القبيحين: ومن الألفاظ التي استخدمها « الزَّنْجَانِيّ » للتحسين لفظ (أحسن القبيحين)، وقد ورد في موضعين اثنين في كتابه، ويأتي هذا اللفظ في المرتبة الثالثة من درجات التحسين، ومن ذلك:

قال « الزَّنْجَانِيّ »: « وفي الدار راكبًا رجل، لتقديم الصفة، هذا ليس معطوفًا على قوله: لك مئة بيضاً، لأنه ليس داخلاً في الشذوذ، فإنه مطرد في القياس والاستعمال، فإنك إذا قلت: جاءني راكب رجل أو في الدار راكب رجل، برفع راكب فإن جعلته صفة مقدمة لم يجز لتقديمه، وإن جعلته فاعلاً ومبتدأ، فهو فاسد؛ لأن الصفات لا تحل محلَّ الأسماء؛ ولهذا استقبحوا: مررت بقائم، وشربت باردًا، فعدلوا إلى نصبه فصار الفاعل والمبتدأ اسمًا صريحًا، وهو رجل، وهذا يسميه النحويون: أحسنَ القبيحين، لأن

الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، والكلام في صاحب الحال في قولهم: في الدار راكبًا رجل، على ما تقدم في قولهم: لك مائة بيضًا، وفي الحديث: جاء على فرس سابقًا... فلو قلت: في الدار راكبًا رجلٌ، كان أحسنَ، لأنك وصفت النكرة فقَلّ عمومُها، فقربت من المعرفة » [49].

ومنه كذلك : قول « الزَّنْجَانِيّ » : « إذا استثنيت من النفي أو من الاستفهام أو من النهي، كقولك: ما قام أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلاّ زيد، ولا ينطلق أحد إلا بشرٌ، فالبدل هو المختار على ما سيأتي. فإذا قدمت المستثنى كقولك: ما قام إلاّ زيداً أحد، وجب النصب؛ لأن البدل قد بطل بالتقديم فتعين النصب على أصل الاستثناء، ويسمى أحسن القبيحين كما تقدم في قولك: فيها قائمًا رجل » [50].

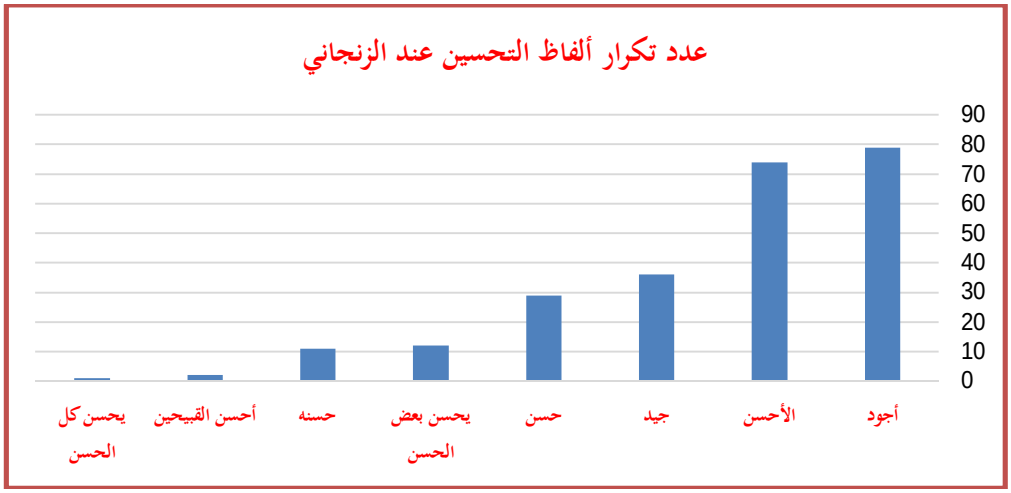

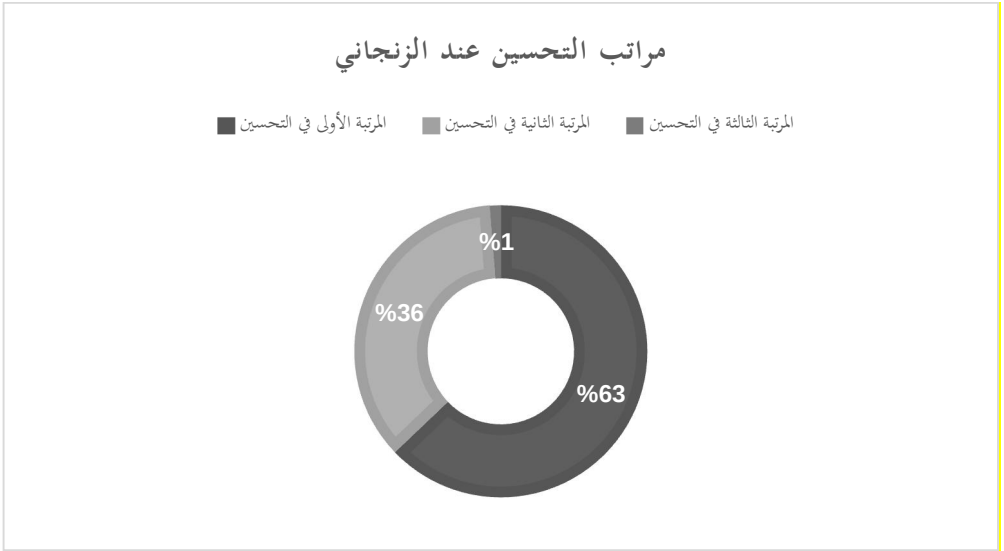

أسباب التحسين عند « الزَّنْجَانِيّ »:

لا بدَّ قبل دراسة أي ظاهرة من الظواهر تحديد الأسباب لها؛ لضمان سيرها على الوجه الصحيح، فتجد كل علم من العلوم يحدد فيه المعايير والضوابط الصحيحة حتى تسير الظاهرة في الطريق السليم، وقد قسمت هذه الأسباب إلى قسمين، الأول: ما كان متصلاً بالدلالة. والثاني: ما كان متصلاً بالوظيفة التركيبية، وهذا تفصيل القول فيها:

السبب الأول: ما كان متصلاً بالدلالة:

اعتمد « الزَّنْجَانِيّ » في التحسين على المعنى اعتمادًا واسعًا؛ لإدراكه ما للمعنى من أثرٌ في إظهار حسن الكلام، مراعيًا اختلاف السياق، ومن أهم تلك الأسباب، التحسين لإزالة اللبس، ومقارنة تركيب بتركيب آخر، وحذف المضاف الخبر إذا دلَّ دليل عليه، وتخصيص بعض التراكيب في الشعر أو السجع بالتحسين، وإليك تفصيل ذلك بالأمثلة عليها:

أولاً: التحسين لإزالة اللبس:

وهذا من الأسباب التي دعت « الزَّنْجَانِيّ » للتحسين التي تتصل بالدلالة اتصالاً وثيقًا، لما له دورٌ في إيصال المعنى إلى المخاطب بكل وضوح، وكلما زاد وضوحه كان على درجة عالية من البلاغة والفصاحة، ومن ذلك :

1- تحسين حذف الموصوف:

لما كان الموصوف والصفة كالشيء الواحد، إذ الإيضاح والبيان إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لكون الحذف بعضًا للمقصود، وربما أوقعَ حذفُ الموصوف لبسًا يجوز حذف الموصوف وبقاء الصفة إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ (سبأ: 13) أي العبد الشكور، وقوله تعالى: ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ (سبا: 11) أي: دروع سابغات، وكقوله تعالى: ﴿ وَذلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾ (البينة: 7) أي: الأمّة القيّمة [51].

وذهب « ابن الشجري » إلى أنَّ حذف الموصوف وبقاء الصفة قد ورد في الاستعمال على شذوذه[52].

وذهب « الزَّنْجَانِيّ » إلى أنَّه: « لا يحسن ترك الموصوف إلا إذا اشتهرت الصفة بحيث تدلّ عليه، كقوله: ﴿ أن اعمل سابغات ﴾ (سبأ: 11) أي: دروعًا سابغات »[53].

فلما كان الموصوف مشتهرًا وهو (الدروع) فقد سوِّغ حذفه وإقامة الصفة وهي (سابغات) مقامه لإزالة اللبس؛ لأننا لو سوَّغنا ذلك على إطلاقه لالتبس علينا ذلك، لو قلنا: مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المراد به إنسان أو رمح أو ثوب أو نحو ذلك مما يوصف بالطول.

2- تقديم المفعول به على الفاعل:

أجاز النحاة تقديمَ الفاعل وتأخيرَه إذا كانا اسمين ظاهرين لهما أو لأحدهما إعراب ينفصل به، كقولك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وضربَ زيدٌ موسى. وهو الأصل.

ويجوز ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وضربَ موسى زيدٌ، وعمرًا ضرب زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ، فتقدم المفعول تارة على الفاعل، وتارة على الفعل والفاعل؛ لأنه فضلة ليس كجزء من الفعل، وفي التنزيل: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ (الحج: 37).

وعلق سيبويه على ذلك بقوله: كأنهم يقدّمون الذي بيانُه أَهَمُّ لهم، وهُمْ ببيانه أعْنَى، وإن كانَا جميعًا يُهِمّانِهِمْ ويَعْنِيَانِهِمْ [54].

وقد استحسن « الزَّنْجَانِيّ » ذلك موضحًا « أنَّ النفوس متعلقة بأن يلي إنسان عملاً، فَوَلِي، فالأحسن هنا أنْ يقدم المخبر الفاعل، فيقول: وَلِي فلان بلد كذا، لأن أغراض المخاطبين متعلق بأن يلي من غير نظر إلى ما يُولَّى »[55].

ومثلها لو تعلقت النفوس بقتل خارجي يُفسد في الأرض، « فالأحسن أن يقدم المخبَر المفعول، فيقول: قتلَ الخارجيَّ زيدٌ؛ لأن أغراض

المخاطِبين متعلقة بقتله من غير نظر إلى مَنْ قتله. ومن فوائد التقديم والتأخير إقامة وزن الشعر، والكلام المسجع » [56].

فلما كانت النفوس متعلقة بالفاعل استحسن « الزَّنْجَانِيّ » تقديمه نظرًا لتعلق النفوس به، فالمهم الفاعل وليس المفعول، أما إذا تعلقت النفوس بالمفعول به فالأحسن تقديمه لأنَّ النفوس متعلقة به.

ثانيًا: مقارنة تركيب بتركيب آخر:

1- وقوع أنَّ المحققة بعد أفعال العلم:

(أَنَّ) المفتوحة معناها التحقيق، ولا يجوز وقوعها إلا بعد فعل من أفعال العلم، تقول: علمت أنّ زيدًا قائم، وفي التنزيل: ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحقُّ المبِينُ﴾ (النور: 25).

ويجوز وقوعها بعد: (ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ)؛ لأنَّ فيها مقاربة للعلم، نحو قوله تعالى: ﴿ الذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم ملاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة: 46) و﴿ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾ (الكهف: 104) و﴿يُخَيَّلُ إليه مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ (طه: 66).

قال « الزَّنْجَانِيّ » [57]: « وقوعها بعد الظنّ أحسنُ؛ لأن الظن ترجيحُ أحد الأمرين، فهو أميل إلى العلم ».

وذهب المبرد إلى أنَّ الظن يكون على معنى: استقرَّ في ظنِّك، كما استقرَّ الأول في عِلْمك، كقولك: ظننت أنَّك تقوم، وحسِبت أنَّك منطلق [58].

قال سيبويه: « وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب...

فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فإنّ (أن) تكون فيها على وجهين: على أنه تكون (أن) التي تنصب الفعل، وتكون الثقيلة، وإن شئت نصبت فجعلتهنَّ بمنزلة خشيت، وخفت فتقول: ظننت أن لا تفعل ذاك، ونظير ذلك: ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ (القيامة:25) و﴿ إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 230) » [59].

ونقل « الزَّنْجَانِيّ » عدم استحسان أبي علي الفارسي[60] وقوعها بعد (الطمع والرجاء) كقولك: أَرجو أَنَّك تقومُ، وأَطْمَعُ أَنَّكَ تُعْطِيني؛ لأن الرجاء، والطمع، ليسا من الأفعال المتحققة؛ لأن المرجو، والمطموع، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، وليس فيه ملابسة للعلم.

وأمّا قول أبي مِحْجَن الثَّقَفِيّ:

إِذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إلى جَنْبِ كَرْمةٍ تُرَوّى عِظامي بعْدَ مَوتي عُرُوقُها

ولا تَدْفِنَنِّي بِالفَلاةِ، فإنَّني أَخَافُ إذَا مَا مُتُّ أنْ لا أَذوقُها [61]

فإنما أوقع (أنِ) المخففة التي بمنزلة المشددة بعد فعل الخوف الذي هو بمنزلة الطمع والرجاء؛ لأن المخوف هاهنا متحقق الوقوع، فإن الإنسان لا يذوق شيئاً بعد الموت، فأشبه العلم.

وهذا أولى من أن يروى: أن لا أذوقها، بالنصب، لأنه يكون إصرافًا وهو عيب في القافية [62].

فقد اعتمد « الزَّنْجَانِيّ » على تحسينه وقوع (أنَّ) بعد الظنّ ؛ لأن الظن فيه ترجيحُ أحد الأمرين، فهو أميل إلى العلم بخلاف حسبت وخلت أو أفعال الرجاء.

ثالثًا: حذف المضاف أو الخبر إذا دلَّ عليه دليل:

1- استحسان تعلق الزمان بالذوات إذا دلَّ عليه دليل:

ذهب مجموعة من النحاة ([63]) إلى أن اسم الزمان لا يكون خبرًا عن جُثَّة، فلا يقال: (زيد اليوم) لعدم الفائدة، ويجوز إن أفاد بواسطة تقدير مضاف كما في قولهم: الهلال الليلة، والرطب شهري ربيع، واليوم خمر، وغدًا أمر، فقد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه، والتقدير: طلوع الهلال، ووجود الرطب، وشرب خمر.

وأنشد سيبويه:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ ([64])

والتقدير: أكلَّ عام حدوث نَعَم، أو إحراز نَعَم، قال « الزَّنْجَانِيّ » : « والحذف هاهنا أحسنُ منه في المسألة؛ لأن قوله: تحوونهُ يشعر بالمحذوف؛ لأن طول الكلام بصفة المبتدأ سدَّ مسد الخبر، ومنهم مَنْ يقول: الليلةُ الهلالُ، برفع الليلة، والتقدير: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه كما تقول: اليوم يوم زيد، إذا كان له يوم معروف به في أمرٍ ما » [(65)].

فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم -منهم الناظم في تسهيله ابنُ السِّيْد والسُّهيليُّ وابنُ خَروفٍ وابنُ مالكٍ وتبعه جمعٌ – ([66]) إلى عدم تقدير مضاف، نظرًا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى، لحدوثها وقتًا بعد وقت، وهذا الذي يقتضيه إطلاقه [(67)].

فقد استحسن « الزَّنْجَانِيّ » الحذف في البيت الشعري السابق لأنَّ اسم الزمان لا يكون خبرًا عن جثة، والتقدير أكلَّ عام حدوث نَعَم، أو إحراز نعم.

2- تحسين حذف الخبر بعد (إنَّ) وأخواتها:

يجوز حذف الخبر للدلالة عليه كقولهم: إنّ مالاً، وإنَّ ولدًا، وإنّ عددًا، ويا ليت أيام الصِّبا رواجِعا، والتقدير: إنَّ لنا مالاً، وإنَّ لنا ولدًا، وإنَّ لنا عددًا، كأنهم سُئلوا عن ذلك، أو جرى ذكر يدل عليه فحذف، وأكثر ما جاء ذلك فيما إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لكثرة استعمالهما والاتساع فيهما.

واستحسن « الزَّنْجَانِيّ » حذف خبرها مع (إنَّ) دون غيرها؛ قال: « وحذفها مع (إنّ) أحسن، لأنها تسدّ مسدَّ المحذوف » [(68)].

واستشهد « الزَّنْجَانِيّ » بقول الأعشى:

إنّ مَحَلاً، وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْر إذْ مَضَوْا مَهَلا[(69)]

والتقدير: إنّ لَنَا محلاً في الدنيا، وإنّ لنا مرتحلاً إلى الآخرة.

وبقول قول الفرزدق:

فلو كنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا غليظَ المشافِرِ[(70)]

أراد: ولكنّ زنجيًّا غليظ المشافر، لا يعرف قرابتي [(71)].

وبقول الشاعر:

خَلاَ أنّ حَيًّا مِنْ قُرَيشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاسِ أو إنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلاَ [(72)]

أراد: أو أنّ الأكارم نهشلاً تفضّلوا.

قال سيبويه: « هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة؛ لإضمارك ما يكون مستقرًّا لها وموضعًا لو أظهرتَه، وليس هذا المضمَرُ نفس المظهرَ. وذلك: إنَّ مالاً، وإنّ ولدًا، أي: إنَّ لهم مالاً، فالذي أضمرتَ (لهم) » [73].

قال ابن السراج: « وقد أجاز الفراء حذف الخبر في: (إن الرجل) وإن المرأة، وإن الفأرة، وإن الذبابة، ولا يجيزه إلا بتكرير (إن) » [74].

قال أبو حيّان: « وقال الأستاذ أبو علي: لا يجوز أن يقول القائل هذا مبتدئًا، وإنما يقوله حين يسأل، فيقال: هل لك أو هل عندك مال أو ولد؟ فيقول: إن مالاً وإن ولدًا، ويضمر (لنا) لأنه قد دل عليه ما تقدم » [75].

ومسألة حذف الخبر فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز، وهو مذهب سيبويه، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة.

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش[76].

والثالث: مذهب الفراء، زعم أنه لا يجوز، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، إلا إن كان بالتكرير، نحو: (إن محلاً، وإن مرتحلاً) [77].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، أما ما ذكره « الزَّنْجَانِيّ » فهو يندرج تحت مذهب رابع وهو حصرها بـ (إنَّ) دون غيرها، والأفضل ما ذهب إليه سيبويه.

ثالثًا: تخصيص بعض التراكيب في الشعر أو السجع:

بناء الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول:

إذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك إذا كان ثانيهما غيرَ الأول، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوت عمرًا ثوبًا، فإذا كان المفعول الأول فيه فاعلاً في المعنى لهذا الفعل، ولا يمكن العكس كقولك: أحفَرتُ زيدًا بئرًا، وأعطيتُ عمرًا درهمًا، وكسوتُ بكرًا ثوبًا، حيث إنَّ أصل الكلام: حفرَ زيدٌ بئرًا، وعَطَى عمرُ درهمًا، أي: تناول، واكتسى بكرٌ ثوبًا، إذا لبس، فلا يقلب الأولين بالهمزة والآخر بحذف الزوائد، كسبت كل واحد منهما مفعولاً، والمفعول الأول مؤثر في الثاني، فإن زيدًا حافر للبئر، وعمرًا عاطٍ للدرهم، والعكس مُحال، ولا يجب عليك ترتيبُ المفعولين، واستحسن « الزَّنْجَانِيّ» تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى [78].

أما إذا بنيت الفعل للمفعول به، قلت: أُحفِرَ زيدٌ بئرًا، وأُعطِيَ عمرٌو درهماً، ويجوز أُحْفِرَ بئرٌ زيدًا، وأُعْطِيَ درهمٌ عمرًا، على القلب توسعًا في اللغة، كما قالوا: أُدخِلَ فوه الحجرَ، وأَدْخَلْتُ رأْسِي في القلنسوة، قال « الزَّنْجَانِيّ »: « والأحسن أن يكون مثل هذا في شعر أو سجع، لئلا يخلوَ عن غَرض »[79].

السبب الثاني : ما كان متصلاً بالوظيفة التركيبية:

عندما تنتظم الكلمة في الجملة، فإنك تجد أنَّ منها يؤثر فيما بعده من ألفاظ، فتلك تسمى العوامل، ومنها ما يتأثر بتلك العوامل وتسمى المعمولات، ومنها ما يكون عاطلاً عن العمل فلا يؤثر ولا يتأثر كبعض الحروف.

ويسمى هذا الأثر الواقع من العامل والمعمول (العمل)، وهو الأثر الحاصل من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزم [80].

وقد وقفت على مجموعة أسباب لتحسين « الزَّنْجَانِيّ » لمراعاة الوظيفة التركيبية كالتحسين لمراعاة اللفظ، ومقارنة تركيب بتركيب آخر، والحفاظ على اطراد العمل، والبعد عن تقدير المحذوف إذا لم يحتج إلى ذلك، والتحسين لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها، وضعف العلاقة المعنوية في الجملة، وإليك تفصيل ذلك بالأمثلة عليها:

أولاً: التحسين لمراعاة اللفظ:

تحسين إلحاق علامة التأنيث في فاعل الفعل المجازي أو تركها:

وذلك إذا أسندت الفعل إلى فاعل المؤنث غير الحقيقي جاز إلحاقُ العلامة وتركها، تقول: طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ؛ لأن تأنيثه ليس لمعنى خلقي، قال « الزَّنْجَانيّ »: « والإلحاق أحسن مراعاة للفظ، والتأنيث في المضارع أحسن منه في الماضي، إذ لا يستفيد بالتذكير في المضارع تخفيفًا في اللفظ » (81).

وذهب « ابن جني » إلى أنَّ الفاعل إذا كان مؤنثًا كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيرًا، تقول: نعم المرأة هند، وإن شئت نعمت المرأة هند، فمن ألحق العلامة قال هذا فعل كسائر الأفعال، ومن لم يلحقها أراد معنى الجنس فغلب عنده التذكير (82).

فإن فصل بين الفعل والفاعل استحسن « الزَّنْجَانيّ » ترك العلامة قال: « فإن فصلت بين الفعل والفاعل حسُن ترك العلامة، كقولك: طلع اليوم الشمس؛ لأن الفعل إنما أنث، لكونه مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فلما فصل بينهما ضعفت الجزئية، وإن أسندت الفعل إلى ضميره وجب إلحاق العلامة، كقولك: الشمس طلعت، لأن الفاعل قد اتصل بالفعل لفظًا وحكمًا ».

فقد استحسن « الزَّنْجَانيّ » إلحاق العلامة إذا أسندت الفعل إلى فاعل المؤنث غير الحقيقي مراعاة للفظ، والتأنيث في المضارع أحسن منه في الماضي عنده معللاً لذلك بأنه لا يستفيد بالتذكير تخفيفًا في اللفظ، ثم بين أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل فالأحسن ترك العلامة.

ثانيًا: مقارنة التركيب بتركيب آخر:

1- تحسين إضافة (ذو) إلى غير ياء المتكلم:

اشترط النحاة في الأسماء الخمسة شروطًا حتى تعرب بالحروف، ومن ضمنها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم.

و(ذو) لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهرٍ غيرِ صفةٍ، نحو: جاءني ذو مالٍ، فلا يجوز جاءني ذو قائم.

وكذلك ألا تكون مضافة إلى مضمر فلا يقال: ذُوه، ولا ذُوك؛ حيث إنها دخلت في الكلام وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس.

قال سيبويه: « إنما أخوك بمنزلة قولك: ذو مال، فإذا أفردته وجعلته اسمًا لرجل ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذوك؛ لأنه لم يكن له اسم مفرد » (83).

وشذَّ إضافتها إلى المضمر كما ترى في كلام المولدين: اللهم صلِّ على محمد وذويه(84)؛ فـ(ذويه) محمول على أصحابه فعومل معاملته. وقد جاءت مضافة إلى ضمير كقول كَعْب بن زُهَيْر:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوهَا (85)

وقال الآخر:

إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْ .. لِ منَ النَّاسِ ذَوُوهُ (86)

والذي سوَّغ ذلك كونُ الضمير عائدًا إلى اسم الجنس.

وجاء في الزمخشري (87) في تفسير قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الذين آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ ﴾ (المائدة: 54)، أنه سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قومٍ فضرب يده على عاتق سلمانَ فقال: هذا وذَووه، ثم قال: « لو كان الإيمان مُعلقًا بالثُّريا لتناوله رجال من أبناء فارس» (88) قال الزَّنْجَانيّ: «والذي حسّنه قليلاً، أنها ليست صفةً موجودة الموصوف، فجرت مَجرى

اسم الجنس » (89)، فقد استحسن «الزَّنْجَانِيّ» إضافة (ذو) إلى ضمير على خلاف ما ذكره النحاة وذلك إذا جرت مجرى اسم الجنس.

2- تحسين حذف الخبر:

ذهب « الزَّنْجَانِيّ » إلى أنَّ حذف الخبر أحسن، قال: « حذفُ الخبر أحسنُ من حذف المبتدأ؛ لأنَّ الاتساع في الخبر أكثر، لوقوعه مفردًا وجملةً وظرفًا، ولأنه يشبه الفعل، والفعل قد يُحذف كثيرًا » فمن ذلك إذا قال لك قائلٌ: مَنْ عندك؟ فمَنْ: مبتدأ، يعم ذوي العقول مذكرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنى ومجموعًا، من النوعين، وعندك: خبره. فإذا قلت في الجواب: زيدًا، وهندًا، والزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات، كان الخبر محذوفًا، والتقدير: زيدٌ عندي، ليكون الجواب مطابقًا للسؤال، فإنّ السائل سأل عمن استقر عندك(90).

أما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبرًا فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محط الفائدة.

وقال العبدي: الأولى كونه الخبر، لأنَّ التجوز في آخر الجملة أسهل.

ونقل القولين ابن إياز(91).

فقد استحسن « الزَّنْجَانِيّ » حذف الخبر فهو أحسن وأفضل من حذف المبتدأ لأن الخبر يمكنه أن يقع مفردًا، وجملة وشبه جملة، بخلاف المبتدأ وكذلك لأنه يشبه الفعل، ومن خصائص الفعل أنه يمكن حذفه.

ثالثًا: الحفاظ على اطراد العمل:

1- تحسين الرفع في الإخبار عن المصدر بالزمان:

يجوز أن نخبر عن المبتدأ بحرف الجر ك (المال لزيد)، والظرف، ولا يخبر بحروف القسم.

وإذا أخبرنا عن المصدر بالزمان، فإن كان الزمان معرفة جاز الرفع والنصب، تقول: سيرُنا شهرُ رمضان، وسيرنا شهرَ رمضان، وإلى ذلك ذهب سيبويه والسِّيْرافي (92).

وإذا كان ظرف الزمان نكرة خبرًا عن المصادر فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، سواء كان الحدث مستغرقًا للزمان أو غير مستغرق وهذا مذهب البصريين.

وأمَّا الكوفيون فقالوا: إنْ كانَ الحدثُ مستوعبًا فالرفعُ فقط نحو: الصومُ يومٌ، وإن لم يكن مستوعبًا فهشام يلتزم رفعَه أيضًا، نحو: ميعادُك يومُ، والفراءُ يجيز نصبَه مثلَ البصريين، وقد نُقِلَ عنه أنه مَنَع نصْبَ (أشهر) يعني في قوله تعالى ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ ﴾ (93).

قال «الزَّنْجَانِيّ»: «وإن كان نكرةً، فالجيد الرفعُ، تقول: سيرُنا يومانِ، ومقامُنا شهرانِ لأنك تقصد عموم اليومين السير والشهرين بالمقام » فقد أجاز «الزَّنْجَانِيّ» النصب مع تحسينه للرفع، وقال «الزَّنْجَانِيّ»: « ولا يجوز أن تقول: مقامُنا شهرًا بالنصب؛ لأن المقام لا يكون إلا في شهرٍ، فإن قصدتَ عموم الشهر بالمقام جاز مع أنَّ الأحسن الرفع » (94).

ويرى السِّيْرافي أننا إذا أخبرنا عن المصدر بالزمان فإن كان نكرة فالراجح فيه الرفع ويجوز النصب، قال: « وأما إذا كان ظرف الزمان نكرة مؤقتًا، فإن أكثر كلام العرب الرفع كقولك: سيرنا يومان، ومقامنا شهران، قال الله تعالى: ﴿ الحجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ﴾، وقال عز وجل: ﴿ غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَواحُها ﴾ فهذا أكثر كلام العرب، وجاز: أخطب أيامه يوم الجمعة، على سعة

الكلام، وكأنه قال:.. أخطب الأيام التي يكون عبد الله فيها خطيبًا يوم الجمعة...» ( )[95].

فقد أجاز « الزَّنْجَانِيّ » في حال إخبارنا عن المصدر بالزمان النكرة الرفع والنصب، مع استحسانه للرفع.

2- تحسين النصب بعد إضمار (كان) في حديث « إنْ خيرًا فخيرٌ »:

يجوز إضمار (كان) إذا دلَّ عليها دليل، فمن ذلك قولهم: ألاَ طعامَ ولو تمرًا، أي: ولو كان الطعام تمراً، فحذفت للعلم بأن (لو) شرط فيما مضى، فلا يقع بعدها إلا فعل.

ومن إضمار (كان) ما أنشده سيبويه:

فأحضرتُ عُذْرِي، عليه الشّهو دُ، إنْ عاذرًا لي وإنْ تاركًا[96]

أي: إن كنت عاذراً لي، وإن كنت تاركاً، ولو كان في غير الشعر جاز رفعُه أي: وإن كان لي عاذر، وإن كان لي تارك، ومنه قولهم: مررت برجل إنْ طويلاً وإنْ قصيرًا.

ومن ذلك قوله ﷺ: «الناسُ مجزِيّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ » ففيه أربعة أوجه:

الأول: نصبهما، والتقدير: إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا، أو فيكون جزاؤهم خيرًا.

والثاني: رفعهما، والتقدير: إن كان في عمُلهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

والثالث: نصب الأول ورفع الثاني، والتقدير: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان علمُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ.

والرابع: رفع الأول ونصب الثاني، والتقدير: إن كان في عملهم خير فهم يُجْزَون خيرًا، أو فيكون جزاؤهم خيرًا.

واستحسن « الزَّنْجَانِيّ » نصب (خير) الأول، ورفع الثاني وتقديره: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان علمُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ، وإنما كان هو الأحسن كما يرى « الزَّنْجَانِيّ »، لأنه لما لم يكن بدٌّ من الإضمار لأجل حرف الشرط فقد أضمرت الرافع والمرفوع، وأبقيت الفضلة، وهو المنصوب، وجئت بعد الفاء مبتدأ وخبر، وبه يجاب الشرط بعد الفاء. إذْ لو أجيب بالفعل لم يحتج إلى الفاء. قال «الزَّنْجَانِيّ»: «وفيه أربعة أوجه: أحسنها نصب خير الأول، ورفع الثاني » [97].

وأردأُ هذه الأوجه الرابع وهو: رفع (خيرًا) الأول، ونصب خير الثاني؛ لأنك أضمرت الرافع وأبقيت المرفوع الذي هو كالجزء من الرافع ففرقت بينهما، وأضمرت بعد الفاء مبتدأ، ثم أخبرت عنه بفعل ينصب الاسم، فقد كثر الإضمار.

وقد فصل النحاة في هذه المسألة [98] قال سيبويه: « ومن العرب من يقول: (إن خِنجرًا فخنجرًا، وإن خيرًا فخيرًا وإن شرًّا فشرًّا). كأنه قال: إن كان الذي عَمِلَ خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإن كان شرًّا جُزِيَ شرًّا، وإن كان الذي قَتَلَ به خِنْجَرًا كان الذي يُقْتَلُ به خنجرًا.

والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِرِ؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ.

وإنما أجازوا النصبَ حيث كان النصبُ فيما هو جوابُه؛ لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ؛ ولأنه لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخَر، فشبهوا الجوابَ بخبر الابتداء وإن لم يكن مثلَه في كل حالةٍ، كما يُشَبِّهونَ الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثلَه ولا قريبًا منه.

وإذا أضمرتَ فأنْ تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ؛ لأنك إذا أضمرتَ الرافعَ أضمرتَ له أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبره، فكُلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ.

وإن أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خِنْجَرٌ فخنجرٌ، كأنه قال: إن كان معه خنجرٌ حيثُ قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنْجَرٌ، وإن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ، ويجوز أن تجعلَ إن كان خيرٌ على:

إنْ وقَعَ خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ » [99].

ومن ذلك قول النابغة:

قد قيلَ ذلك إنْ حقًّا وإنْ كَذِبًا فما اعتذارُكَ من شيء إذَا قِيلاَ [100]

فيجوز في (حقًّا وكذبًا)، الوجوه الأربعة.

فالنصب على إضمار (كان) والرفع على تقدير: إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذب، والأجود ها هنا اتفاقُهما في الإعراب، واستحسن « الزَّنْجَانِيّ » النصب [101].

3 -إعراب: « من أبوك ؟ »

يجب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدرُ الكلام كأسماء الاستفهام، فإذا كان الخبر ظرفًا أو حرفَ جر، كقولك: مَنْ عندك؟ ومَنْ في الدار؟ وما معك؟

قال « الزَّنْجَانِيّ »: « فإن قلت: مَنْ أَبوكَ؟ فالأحسن أن تجعل مَنْ: مبتدأ، وأبوك: خبرًا ليقع كل شيء في موضعه » [102].

وأجاز « الزَّنْجَانِيّ » أن يكون (أبوك) مبتدأ، و(مَنْ) خبره، ويظهر الفرق إذا دخلت (كان)، فتقول على الأول: مَنْ كان أباك؟ وعلى الثاني: مَنْ كان أبوك؟ وإن وضعت موضع مَنْ (أيًّا) ظهر فيه الإعراب فتقول على الأول: أيُّهم كان أباك؟ وعلى الثاني، أيُّهم كان أبوك؟ ويجوز: زيدٌ مَنْ أبوه؟ لأن الاستفهام وقع في صدر الكلام، إذ هو مبتدأ ثان، كما إذا كان المبتدأ شرطاً، كقولك: مَنْ يقمْ أُحسنْ إليه، فمَنْ: مبتدأ، وخبره الشرط أو الجزاء أو ما فيه عائد منهما، فيه ثلاثة أقوال، وعلى الثالث يلزم أن يكون في المثال المذكور خبرُ (إنّ)، وهو ضعيف؛ إذ لا يجوز عطفُ أحدهما على الآخر، وفي الخبرين يجوز ذلك، ولا يجوز تأخير (مَنْ) هاهنا لما ذكرنا [103].

وذهب ابن الحاجب [104] إلى أنه قد يتخيل أنه خبر (أي: مَنْ) لضرورة الاستفهام لوجهين:

الأول: أن قولك: من زيد؟ معناه النجار أم الخياط، فقد وقع (من) موقع الحكم، والحكم خبر، فما يقع موقعه خبر.

وقد ردَّ ابن الحاجب هذا الرأي من وجهين:

1- أنه ليس بمثابة ما ذكره من الأحكام، بل لو أجابه بكنية أو لقب لكان مجيبًا على المطابقة. ولو سلم ما ذكر فالصحيح أنه لو صرح بالحكم فقيل: الضارب زيد، لكان الضارب هو المبتدأ، فهذا أجدر.

2- فغير مستقيم لأن الإبهام الذي في (من) إنما نشأ من قبل الاستفهام الذي فيه، لا من حيث كونه نكرة. ألا ترى أنه بمعنى قولك: أزيد أبوك أم عمرو أم خالد؟ فتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرًا، فكذلك هذا. وجواب خذه الأسماء بالمعرفة مما يحقق كونها معرفة. كما أن جوابها بالأسماء مما يحقق كونها أسماء بالاتفاق، وهي بمعنى: أي الرجال، وأي الرجال: معرفة بالاتفاق، فكذلك هذا.

الثاني: ما فيها من الإبهام وعدم التعيين، إذ هو صالح لكل واحد ممن يصلح أن يكون أبًا على سبيل البدل، فكان كرجل.

فقد استحسن « الزَّنْجَانِيّ » أن يقع كل شيء بموضوعه للتسهيل على المتلقي فالمبتدأ له الصدارة ثم يأتي الخبر.

رابعًا: البعد عن تقدير المحذوف:

تحسين رفع الاسم الوارد بعد الاستفهام:

الأصل في الاستفهام أن يلي بعده الفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، ولا نستفهم إلا عما يُشك فيه وهو الفعل،

فالاسم معلوم، فإن ولي اسم بعده فعل كقولك: أزيدٌ قام؟ فالاختيار أن يرتفع بفعل مضمر دلَّ عليه الظاهر حملاً على الأصل، قال « الزَّنْجَانِيّ »: « إن كان رفعُه بالابتداء أيضًا حسنًا؛ لأنَّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر أيضاً، ليقع سؤالاً عن الفائدة التي اشتمل عليها الجملة الابتدائية قبل دخول الاستفهام، وهو اختيار الجرمي حتى لا يفتقر إلى تقدير محذوف » [105].

وقال سيبويه: إذا وقع بعد الهمزة جاز أن يرفع بالابتداء جوازًا حسنًا، وأما إذا قلت: هل زيدٌ قام، فيقع إضمار الفعل لازمًا، وقبيح رفعُه بالابتداء، وذلك لأن الهمزة أمُّ الباب وأقواها فيه [106].

خامسًا: التحسين لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها:

تحسين إعمال (كأنما، ولكنّما، وليتَما، ولعلما):

ذكر النحاة أن (ما) إذا دخلت على الحروف الناسخة كفتها عن العمل من نصب المبتدأ ورفع الخبر، ما عدا (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال ويجوز فيها الإهمال فتبقى على عملها عند دخول (ما) عليها كقولك: « ليتما زيدًا منطلق ».

وذهب « سيبويه » إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا تعمل عند دخول (ما) عليها، فلا تعمل شيئًا فيما بعدها، وأما (ليت) فيرى سيبويه الإلغاء فيها أحسن من الإعمال قال: « وأمّا ليتما زيدًا منطلقٌ، فإنَّ الإلغاء فيه حسن » [107]، وأنشد بيتًا لرؤبة بن العجَّاج كان ينشده رفعًا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالتْ: ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا إلى حمامتِنَا أو نِصْفُه فَقَدِ [108]

قال سيبويه: « فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾ (البقرة: 26) أو أن يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق » [109].

فقد عدَّ « سيبويه » إهمال (ليت) بعد دخول (ما) عليها من قبيل الحسن، مستشهدًا ببيت النابغة الذبياني في أن (ليت) قد كُفت عن العمل بعد دخول (ما) عليها، فرفع (الحمامُ) ولم يُنصب، وجعل ذلك على وجهين:

الأول: أن (ما) موصولة اسم ليت، و(هذا) خبر لمبتدأ محذوف، و(الحمام) صفة (هذا)، و(لنا) خبر (ليت)، وجعله نظيرًا لوجه الرفع في قراءة:﴿ مثلاً ما بعوضةٌ ﴾ برفع بعوضة [110]، خلافًا لقراءة الجمهور (بعوضةً) بالنصب[111].

الثاني: أن (ما) كفت (ليت) عن العمل ونظَّر في ذلك بـ (إنما) حيث إنَّ (ما) كفت (إنَّ) عن العمل. وقد جعل سيبويه (لعلّ) بمنزلة كأنما [112]، في أنها لا تعمل واستشهد بقول الشاعر:

تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذاتَ نفسِكِ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعَلَّمّا أنْتَ حالِمُ [113]

برفع حالِمُ، على أن (ما) كفت لعل عن العمل.

ووافق سيبويه في أن (ما) لا تكف (ليت) عن عملها، ككفها إن وبقية أخواتها، المبرد [114]، والزجاجيّ في جمله [115]، وابن عصفور [116]، والسيوطيّ [117].

أما ابن السراج فقد تردد رأيه بين إعمال (إنَّ) عند اتصالها بـ (ما) وبين إلغاء عملها [118].

أما الرضيّ فيجيز أن تبقى (ليت) على عملها حين تلحقها (ما)، إلا أنه يجعل إلغاء عملها من قبيل الكثير خلافًا للجمهور [119].

وأما ابن هشام فيرى أن (ما) لا تكف ليت عن عملها كباقي أخواتها، إلا أنه يجعل إعمال (إنّ) حين تلحق بها (ما) من قبيل

النادر ([120])، ويوافقه في هذا الشيخ خالد الأزهريّ ([121]).

وأما الصبان فيرى أن ما إذا اتصلت بالأحرف الناسخة ففي ذلك وجهان: إما الإهمال وإما الإعمال دون ترجّح لأحدها ومثله في ذلك الصبان ([122]).

قال « الزَّنْجَانِيّ » « وأمَّا (كأنما، ولكنّما، وليتَما، ولعلما)، الإعمال فيها أحسنُ منه في (إنَّما وأنَّما) لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها، وعلل لذلك « أن التشبيه والاستدراك والتمني والترجي على حالها فيها لم يتغير، وفي (كأنّما وليتما ولعلما) أقوى منه في (لكنّما)، لأنهنّ يغيرْنَ معنى الخبر في الجملة بخلاف (لكنّما)، وإلغاؤها حسنٌ، وحينئذ يوقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، قال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾(الأنفال: 6) » ([123]).

إذن من قال بإعمالها فإنه يرى فيها الشبه بالفعل من حيث:

1- أنها موضوعة على ثلاثة أحرف كما أن أغلب الأفعال كذلك.

2- أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي كذلك.

3- أنها تلزم الدخول على الأسماء كما أن الأفعال كذلك.

4- أنها تدخل عليها نون الوقاية مثل: إنني، وكأنني، ولكنني... إلخ والفعل كذلك، تقول: أفهمني، وعلمني... إلخ.

5-أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل؛ تقول: إنه، وإنها، وإنك، وإنني، كما تقول: أكرمته، وأكرمتها، وأكرمتك، وأكرمتني.

6-أن فيها معاني الأفعال؛ فمعنى (إنَّ) و(أنَّ): حققت، ومعنى (كأنَّ): شبهت، ومعنى: (لكنَّ): استدركت، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت؛ فإذا خففت جاز فيها وجهان:

فالأول: إبقاؤها على ما كانت عليه من الإعمال، وهو قليل في لسان العرب.

والثاني: إهمالها، وهو الأكثر.

والراجح في هذا الباب ما اتفق عليه الجمهور من بقاء عمل (ليت) إذا لحقت بها (ما).

سادسًا: ضعف العلاقة المعنوية في الجملة:

تحسين إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تأخرت:

من خصائص ظنَّ وأخواتها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظًا وتقديرًا، وردّ الاسمين إلى باب المبتدأ والخبر، فلا يكون للاسمين موضع من الإعراب.

ولظنَّ وأخواتها مع المبتدأ والخبر ثلاث مراتب، لأنها ناصبة لهما، وهما اسمان منفصلان فيجوز تقدمها عليهما، وتوسطها بينهما، وتأخيرها عنهما.

المرتبة الأولى: التقديم، كقولك: ظننت زيدًا قائمًا، ويجب الإعمال لأن تقديمها دليل العناية بها، إذا وقعت في أقوى مواضعها، والإلغاء دليل عدم العناية بها فيتدافعان وهذا رأي جمهور البصريين والفراء، وابن جني ([124])، وذهب الأخفش ([125]) وابن الطراوة ([126]) والكوفيون في نقل أصحابنا عن الكوفيين أنه يجوز عندهم الإعمال والإلغاء، والإعمال عندهم أحسن ([127]).

المرتبة الثانية: أن يتوسط بين المفعولين، كقولك: زيدًا ظننتُ قائمًا، جاز الإعمال كما مثلنا، لكونه فعلاً حقيقيًّا، وقد تقدم على أحد معموليه، والإلغاء نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، لأن الفعل ضعيف بتقديم أحد معموليه عليه، إذ الفعل يضعف إذا تقدم معمولُه

عليه بإبعاده عن الصدر، ولهذا قد يقوى بحرف الجر، نحو: لزيد ضربت، ولا يجوز: ضربت لزيد، والإعمال أولى (128).

المرتبة الثالثة: أن يتأخر عن المفعولين، فيجوز الإلغاء نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، والإعمال نحو: زيدًا قائماً ظننتُ، وإلى ذلك ذهب الفراء وابن جني (129) قال « الزَّنْجَانِيّ »: « والإلغاء أحسن بلا خلاف لضعف بالتأخير عن المفعولين ». فقد استحسن « الزَّنْجَانِيّ » الإلغاء لضعف العلاقة المعنوية بينها وبين مطلوبيها بالتأخير عن المفعولين (130).

ويرى « أبو حيان » أنه في حال توسطها أو تأخرها فإنه يجوز الإعمال أو الإهمال، ورجح الإعمال في حال توسطها، وفضَّل الإلغاء في حال تأخرها (131).

وقال في موضع آخر: « وتسمى المتقدمة على صيَّر قلبية. وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيد قائم، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيد قائم، وزيد أظن أبوه قائمٌ، وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم. وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قائم أولى من الألغاء » (132).

قال « السيوطي »: « الإلغاء فيه فوائد:

الأولى: قال في (الإيضاح) حقيقته ترك العمل مع التسليط نحو: زيد قائم ظننت...

والثانية: قال أبو حيان: لا ينكر الإلغاء معاني الألفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في أصله.

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون أصله العمل، وهو سماع في الأفعال فأجرى في الحروف إذ لم يلغ منها إلا ما كثف... » (133).

وأرى أنه يجب الإعمال في حال تقدمها، أما إذا توسطت فيجوز الإعمال والإهمال، وإذا تأخرت فالأفضل الإهمال كما استحسن ذلك « الزَّنْجَانِيّ » لضعف العلاقة المعنوية بينها وبين مطلوبيها بالتأخير عن المفعولين (134).

الخاتمة:

1- اعتمد « الزَّنْجَانِيّ » على أصول النحو العربي في تأصيل أي مسألة من المسائل، فأخذ في بالسماع والقياس.

2- اعتمد « الزَّنْجَانِيّ » على الحكم النحوي في إطلاق حكمه على المسألة من وجوب وجواز وحسن وقبح ومنع، فيعد الحسن ثالثَ الأحكام الخمسة.

3- لم أقف في كتب أصول النحو وكتب الحدود وكتب النحاة على تعريف اصطلاحي لـ(الحسن) سوى ما ذكره بعض الباحثين اجتهادًا منهم، وأرى أنه « ملاءمة الاستعمال المستحسن للقواعد اللغوية مما لا يكون شاذًا ولا نادرًا ولا قبيحًا ».

4- تنوعت ألفاظ التحسين عند « الزَّنْجَانِيّ »؛ نظرًا لاختلاف مرتبة التحسين، فمن ذلك ما كان في المرتبة الأولى من التحسين فقد استخدم له لفظ (الأحسن)، و(يحسن كل الحسن)، و(الأجود) حيث ذكرت في مئة وخمسة وأربعين موضعًا.

أما في المرتبة الثانية من التحسين فقد استخدم له لفظ (حسنه)، و(حسن)، و(يحسن بعض الحسن)، و(جيد) في ثمانِية وثمانين موضعًا.

أما المرتبة الثالثة من التحسين فقد استخدم له لفظ (أحسن القبيحين) في موضعين اثنين.

5- سار « الزَّنْجَانِيّ » على مجموعة من الأسباب في إطلاق حكم التحسين، بعضها يتصل بالدلالة، وبعضها بالوظيفة التركيبية.

أما الدلالة فقد اعتمد « الزَّنْجَانِيّ » على الدلالة اعتمادًا واسعًا لإدراكه ما للمعنى والعناية به من أثر في إظهار حسن الكلام، مراعيًا اختلاف السياق، ومن أهم تلك الأسباب، التحسين لإزالة اللبس، ومقارنة تركيب بتركيب آخر، وحذف المضاف الخبر إذا دلَّ دليل عليه، وتخصيص بعض التراكيب في الشعر أو السجع بالتحسين.

أما ما يتعلق بالوظيفة التركيبية فقد حَسَّنَ « الزَّنْجَانِيّ » لمراعاة اللفظ، ومقارنة تركيب بتركيب آخر، والحفاظ على اطراد العمل، والبعد عن تقدير المحذوف إذا لم يحتج إلى ذلك، والتحسين لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها، وضعف العلاقة المعنوية في الجملة.

المصادر والمراجع

-ابن الأثير، نصر الله بن محمد. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تح: أحمد الحوفي وآخر. ط: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.

- الأزهري، خالد بن عبد الله. التصريح بمضمون التوضيح. ط: عيسى البابي الحلبي - مصر.

-الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد. البسيط في شرح جمل الزجاجي. تح: عياد بن عيد الثبيتي. ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1986م.

- الأعشى، ميمون بن قيس. ديوان الأعشى الكبير. تح: د. محمد حسين، ط: النموذجية.

- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد:

O الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين. ط: دار الفكر - بيروت.

O الإغراب في جدل الإعراب. تح: سعيد الأفغاني. ط: مطبعة الجامعة السورية 1377 هـ - 1957م.

O لمع الأدلة في أصول النحو. تح: سعيد الأفغاني. ط: الجامعة السورية 1377هـ.

-البطليوسي، عبد الله بن السيد. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تح: سعيد عبد الكريم سعودي، ط: وزارة الثقافة والإعلام - العراق 1980م.

-البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هاروون. ط: دار الكتاب العربي - القاهرة 1387هـ.

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف:

O كتاب التعريفات. مكتبة لبنان، بيروت 1985م.

O المقتصد في شرح الإيضاح. تح: د. كاظم بحر المرجان، ط: الوطنية - عمان 1982م.

-جفال، محمود بن عبد الله. الاستحسان عند ابن جني. مجلة دراسات العلوم الإنسانية، مجلد 22 أ، العدد (6، الملحق) 1995م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان:

O الخصائص. تح: محمد علي النجار، ط: 2، دار الهدى - بيروت.

O سر صناعة الإعراب. تح: د. حسن هنداوي، ط: 1، دار القلم 1405هـ.

O اللمع في العربية. تح: حسين محمد محمد شرف. ط1، د.ن. 1399هـ.

O المحتسب. تح: علي النجدي ناصف وزميليه، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة 1386 هـ.

O المنصف. تح: إبراهيم مصطفى وآخر. ط: 1، إحياء التراث 1373هـ.

-ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. بدائع الفوائد.تح: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، ط:1، مكتبة نزار مصطفى الباز 1996م.

-ابن الحاجب، عثمان. الأمالي النحوية. تح: هادي حسن حمودي، ط:1، النهضة العربية 1405 هـ.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف:

O البحر المحيط. ط: النصر الحديثة - الرياض.

O التذييل والتكميل في شرح التسهيل. تح: د. حسن هنداوي. ط:1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

O ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح: د. رجب عثمان محمد. ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة 1418 هـ - 1998م.

-ابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع. تح: د. فائز زكي دياب. ط1، دار السلام – مصر 1423هـ -2002م.

-خلاف، عبد الوهاب. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصَّ فيه. ط6، دار القلم للنشر والتوزيع – الكويت 1414 هـ - 1993م.

- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تح د. حسن الحفظي وآخر. ط1، مطابع جامعة الإمام - الرياض، 1417 هـ - 1996م.

- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو. تح: د. علي توفيق الحمد، ط 1، الرسالة - بيروت 1404هـ.

-الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. البحر المحيط في أصول الفقه. ط 1، دار الكتبي 1414هـ - 1994م

- الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط: مطبعة الريان للتراث.

-زهير، كعب. ديوان كعب بن زهير. تح: علي فاعور.ط:1، دار الكتب العلمية- بيروت 1987م.

-السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ط2، شركة العاتك للطباعة والنشر – القاهرة 1423هـ - 2003م.

- ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو. تح: د.عبد الحسين الفتلي. ط1، الرسالة - بيروت 1405هـ.

-السكري، الحسن بن الحسين. ديوان الحطيئة بشرح السكري. ط: دار صادر - بيروت 1387 هـ.

- السلسيلي، محمد بن عيسى. شفاء العليل في إيضاح التسهيل. تح: د. الشريف عبد الله البركاتي، ط 1، الفيصلية - مكة المكرمة 1406هـ.

- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تح: عادل عبد الموجود وعلي معوّض. ط: دار الكتب العلمية – بيروت 1413 - 1992م.

-ابن سورة، محمد بن عيسى، الملقب بالترمذي. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. ط:1، دار الكتب العلمية – بيروت 1408- 1987م .

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب. تح: عبد السلام هارون، ط: الهيئة المصرية 1395 هـ.

- السيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح أبيات سيبويه. ط: دار المأمون للتراث – دمشق وبيروت 1979 م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.

O الأشباه والنظائر، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط:1، الرسالة -بيروت 1416هـ.

O الاقتراح في أصول النحو وجدله. تح: د. محمود فجال. ط1، مطابع الثغر – خميس مشيط 1409 هـ.

O همع الهوامع. ط: دار المعرفة - بيروت.

- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة. أمالي ابن الشجري تح: د. محمود الطناحي. ط:1، مطبعة المدني - القاهرة 1992م.

الشنتمري، الأعلم. النكت في تفسير كتاب سيبويه. تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط:1، معهد المخطوطات العربية - الكويت 1407 هـ.

-الشيباني، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب. تح: عبد السلام هارون. ط: دار المعارف، مصر، 1960م.

-الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط: عيسى الحلبي - مصر.

-الصُحارى، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي. الإبانة في اللغة العربية. تح: د. عبد الكريم خليفة، وآخرين. ط: 1، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط، سلطنة عمان 1420هـ - 1999م.

ابن العباس، محمد بن عبد الله. علل النحو. تح: محمود جاسم محمد الدرويش. ط: مكتبة الرشد - الرياض.

العبد، خليل. أثر مآلات الأفعال في تكييفها الشرعي. مجلة دراسات العلوم الإنسانية، مجلد 16، العدد 3، 1989م.

-ابن عصفور، أبو الحسن علي:

O شرح جمل الزجاجي. تح: د. صاحب أبو جناح. ط: الموصل 1402 هـ - 1982م.

O المقرب. تح: أحمد عبد الستار الجواري وآخر. ط:1، العاني - بغداد 1391هـ.

O الممتع في التصريف. تح: د. فخر الدين قباوة، ط: 3، دار الآفاق الجديدة -بيروت 1398 هـ.

- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين. إعراب القراءات الشواذ. تح: د.محمد عزوز، ط: 1، عالم الكتب - بيروت 1417 هـ.

- العيني، محمود بن أحمد. المقاصد النحوية. طبع بحاشية خزانة الأدب، ط: دار صادر - بيروت.

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. الإيضاح العضدي. تح: د.حسن شاذلي فرهود. ط:1، دار التأليف – مصر 1389 هـ.

- فجال، محمود بن يوسف:

O الإصباح في شرح الاقتراح. ط:1، دار القلم – دمشق 1409 هـ.

O ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه. ط:1، مطابع شرقان الغامدي - الرياض 1430هـ.

- الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تح: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. ط:2، الهيئة المصرية،1980م.

-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: د. عدنان الدرويش وآخر. ط:2، مؤسسة الرسالة - بيروت 1419هـ - 1998م.

-الكندي، امرؤ القيس بن حُجر. ديوان امرئ القيس. تح: أبو الفضل إبراهيم. ط:4، دار المعارف.

- ابن مالك، محمد بن محمد. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. ط: دار الجيل - بيروت.

-ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: مكتبة الباز - مكة المكرمة.

-ابن مالك، محمد بن عبد الله:

O شرح التسهيل. تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. ط:1، هجر، 1410هـ.
O شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تح: رشيد العبيدي. ط: 1، لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية 1977 م.
O شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تح: د. عدنان الدوري. ط: العاني، بغداد 1397 هـ.
- المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: وزارة الأوقاف بالقاهرة، 1399هـ.
-أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي. ط: دار الثقافة بيروت.
-ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ط: دار صادر - بيروت 1374هـ.
- ابن هشام، عبد الله الأنصاري:
O أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: 5، دار الجيل 1399 هـ.
O مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط: 5، دار الفكر - بيروت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل. ط: المنيرية.

الهوامش

(1) « الخصائص » (1: 2).

(2) وهو « أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَرجي الزنجاني » شغف « الزنجاني» منذ نشأته الأولى بكل العلوم، فضرب في كل علم بسهم وأخذ من كل فن بنصيب، وكان عالماً بالنحو واللغة والتصريف وعلم المعاني والبيان والقوافي والعروض والتفسير والقراءات والفقه، وله مشاركة طيبة بعلم الهيئة والرياضة، بالإضافة إلى علمه الجمّ بعلوم التفسير والقراءات والفقه، وتوفي عام 660 هـ ببغداد.

(3) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 276).

(4) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 427).

(5) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 51).

(6) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 245).

(7) وقد حقق قسم النحو من هذا الكتاب الأستاذ الدكتور محمود فجال (رسالة دكتوراه) أما قسم التصريف فقد حققه د. أنس بن محمود فجال (رسالة ماجستير)، وهما قيد الطباعة في دار النور المبين في عمان الأردن.

(8) « الاقتراح » (171).

(9) « التكملة » (163).

(10) « الاقتراح » (268 -272).

(11) « الاقتراح » (253).

(12) « الإغراب في جدل الإعراب » (46).

(13) « الاقتراح » (132).

(14) « لمع الأدلة » (81).

(15) « نظرية الأصل والفرع في النحو العربي » (163)، و« ظاهرة القبح في كتاب سيبويه » (41).

(16) « أصول التفكير النحوي » (114).

(17) « الاقتراح » (153).

(18) البيت في « الكتاب » (3: 66)، و« التصريح » (2: 249).

(19) البيت في « الكتاب » (3: 67)، و« همع الهوامع » (2: 61).

(20) « مصادر التشريع الإسلامي » (58).

(21) « لسان العرب » مادة حسن.

(22) « الكليات » (107).

(23) « التعريفات » (18).
(24) « الكليات » (403).
(25) « الكليات » (403).
(26) « التحسين في كتاب سيبويه » (14).
(27) « الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام – دراسة نظرية تطبيقية » رسالة دكتوراه في جامعة الملك عبد العزيز ص (7).
(28) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 276).
(29) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 183).
(30) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 512).
(31) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 188).
(32) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 245).
(33) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 407).
(34) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 427).
(35) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 488).
(36) البيت في « الإبانة في اللغة العربية » (4: 52).
(37) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 594).
(38) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 500).
(39) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 507).
(40) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 507).
(41) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 51).
(42) « شرح ابن يعيش » (1: 100).
(43) « شرح ابن يعيش » (1: 100).
(44) « الكتاب » (1: 70، 72)، و« شرح ابن يعيش » (1: 100، 8: 95)، و« مغني اللبيب » (1: 179، 2: 536)، و« العيني » (2: 529)، و« همع الهوامع » (1: 110)، و« خزانة الأدب » (1: 218، 3: 395، 4: 421، 552).
(45) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 62).
(46) « الإيضاح العضدي » (53).
(47) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 107-108).
(48) البيت في « الكتاب » (1: 281، 283)، و« المنصف » (3: 128)، و« همع الهوامع » (1: 143)، و«خزانة الأدب » (4: 358).
(49) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 181).
(50) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 196).
(51) « المغني » (816- 817)، و« شرح الأشموني » (2: 70)، و« التصريح على التوضيح » (2: 118).
(52) « أمالي ابن الشجري » (1: 275).
(53) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 285).
(54) « الكتاب » (1: 34).
(55) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص: 72)، وانظر « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (1: 263 -264).
(56) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 72)، وانظر « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (1: 263 -264).
(57) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 95).
(58) « المقتضب » (3: 7) وانظر (2: 29، 30).
(59) « الكتاب » (1: 481).

(60) « الإيضاح العضدي » (132).
(61) انظر « أمالي ابن الشجري » (1: 253)، و« المغني » (1: 46)، و« شرح الكافية الشافية » (3: 1527)، و« العيني » (4: 381)، و« الأشموني » (3: 283)، و« همع الهوامع » (2: 2)، و« خزانة الأدب » (3: 550).
(62) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 96).
(63) « الكتاب » (1: 136)، و« المقتضب » (3: 274، 4: 132، 351)، و« الأصول في النحو » (1: 63)، و« شرح أبيات سيبويه » (1: 83)، و« الإيضاح » (96)، و« اللمع » (75)، و« المقتصد » (1: 228)، و« أمالي ابن الشجري » (1: 309).
(64) البيت في « الكتاب » (1: 129)، و« الإنصاف » (62)، و« خزانة الأدب » (1: 407)، و« شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » القسم الأول (1: 282).
(65) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 57).
(66) « إصلاح الخلل » (127)، و« نتائج الفكر » (426)، و« شرح جمل الزجاجي » (1: 391، 401)، و«شرح عمدة الحافظ » (1: 164)، و« شرح ألفية ابن مالك » (44)، و« البسيط » (1: 601)، و«ارتشاف الضرب » (2: 55)، و« بدائع الفوائد » (3: 552).
(67) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 57).
(68) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 99).
(69) البيت في « ديوان الأعشى » (233)، وفي « الكتاب » (1: 284)، و« الخصائص » (2: 273)، و«المحتسب» (1: 349)، و« شرح ابن يعيش » (1: 103، 8: 74)، و« مغني اللبيب » (1: 87، 263، 2: 674، 700)، و« همع الهوامع » (1: 136)، و« خزانة الأدب » (4: 381).
(70) البيت في « الكتاب » (1: 282)، و« مجالس ثعلب » (1: 105)، و« المحتسب » (2: 182)، و« المنصف » (3: 129)، و« الإنصاف » (182)، و« شرح ابن يعيش » (8: 81، 82)، و« مغني اللبيب » (1: 323)، و«همع الهوامع » (1: 136، 223)، و« خزانة الأدب » (4: 378).
(71) (لا يعرف قرابتي) تقدير لخبر لكنّ المحذوف، وزنجيًّا: اسمها.
(72) البيت في « الإنصاف » (2: 374)، و« المقرب » (1: 109)، و« خزانة الأدب » (4: 382).
(73) « الكتاب » (2: 141).
(74) « الأصول في النحو » (1: 258).
(75) « التذييل والتكميل » (1: 48).
(76) « الخصائص » (2: 274)، و« شرح المفصل » لابن يعيش (1: 258)، و« التذييل والتكميل » (1: 48).
(77) « الأصول في النحو » (1: 258)، و« التذييل والتكميل » (1: 48-49).
(78) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 80)، وانظر « علل النحو » (1: 249)، و« شرح ابن عقيل » (2: 153- 154).
(79) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 79).
(80) « التحسين في كتاب سيبويه » (260).
(81) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 69).
(82) « اللمع » (1: 141).
(83) « الكتاب » (3: 412).
(84) « شرح المفصل » (1: 157).
(85) البيت في « ديوان كعب بن زهير » (104)، و« المقرب » (1: 211)، و« شرح المفصل » (1: 53، 3: 36، 38)، و« همع الهوامع » (2: 50).
(86) البيت في « شرح المفصل » (1: 53)، و« همع الهوامع » (2: 50).
(87) « الكشاف » (1: 646).
(88) الحديث في « جامع الترمذي » (أبواب المناقب - في فضل العجم) (5: 648).
(89) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 31).

(90) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 63).
(91) « همع الهوامع » (1: 103).
(92) « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (2: 292).
(93) « البحر المحيط » (2: 84- 85)، و« معاني القرآن » للفراء (1: 119).
(94) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (57)، وانظر « شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » القسم الأول (1: 283).
(95) « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (2: 292).
(96) البيت في « الكتاب » (1: 132)، و« اللسان » (رهن) (13: 188).
(97) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 87).
(98) « الكتاب » (1: 130)، و« الأصول » (2: 248)، و« الخصائص » (2: 360)، و« شرح ابن يعيش » (2: 97)، و« شرح التسهيل » (1: 363)، و« أوضح المسالك » (1: 261)، و« التصريح » (1: 193)، و« همع الهوامع » (1: 121).
(99) « الكتاب » (1: 258-259، 3: 113، 149).
(100) البيت في « الكتاب » (1: 131)، و« أمالي ابن الشجري » (1: 341، 2: 347)، و« شرح ابن يعيش » (2: 96، 97، 8: 101)، و« مغني اللبيب » (1: 63)، و« العيني » (2: 66)، و« همع الهوامع » (1: 121)، و« خزانة الأدب » (2: 78).
(101) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 87).
(102) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 59)، وانظر « شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » القسم الأول (1: 293).
(103) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 59)، وانظر « شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » القسم الأول (1: 293).
(104) « أمالي ابن الحاجب » (2: 605).
(105) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 73)، وانظر « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (1: 404)، و«النكت في تفسير كتاب سيبويه» (1: 229)، و« همع الهوامع » (2: 114).
(106) « الكتاب » (1: 101).
(107) « الكتاب » (2: 137).
(108) البيت في « الكتاب » (2: 137)، و« الأصول » (1: 233)، و« معاني الحروف » (89)، و« الخصائص » (2: 480)، و« خزانة الأدب » (10: 251).
(109) « الكتاب » (2: 137).
(110) هي قراءة رؤبة. انظر: « المحتسب » (1: 64)، و« إعراب القراءات الشواذ » (1: 140).
(111) « البحر المحيط » (1: 177 – 179).
(112) « الكتاب » (2: 137).
(113) « الكتاب » (2: 138)، و« شرح المفصل » (8: 54)، و« خزانة الأدب » (10: 251).
(114) « المقتضب » (1: 51).
(115) « الجمل في النحو » (322).
(116) « المقرب » (121).
(117) « همع الهوامع » (2: 189).
(118) « الأصول في النحو » (1: 232) و(2: 210، 258).
(119) « شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » (4: 353، 354).
(120) « أوضح المسالك » (1: 347).
(121) « التصريح » (1: 225).
(122) « حاشية الصبان » (1: 383، 384).
(123) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 110).

(124) « توجيه اللمع » (180)
(125) « شفاء العليل » (1: 397)، و« الأشموني » (2: 28)، و« ارتشاف الضرب » (4: 2107).
(126) « شفاء العليل» (1: 397)، و« همع الهوامع » (1: 153).
(127) « ارتشاف الضرب » (4: 2107).
(128) « توجيه اللمع » (180)، و« الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 139).
(129) « توجيه اللمع » (183).
(130) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 139).
(131) « ارتشاف الضرب » (4: 2109).
(132) « التذييل والتكميل » (6: 54).
(133) « الأشباه والنظائر » (1: 104).
(134) « الكافي في شرح الهادي » مخطوط (د) (ص 139).